

فالج لا تعالج

بقلم الياس بجاني

مسؤول لجنة الإعلام في المنسقية العامة للمؤسسات اللبنانية الكندية

منذ زمن بعيد، وعيون الأنظمة العربية الدكتاتورية والعسكرية إضافة إلى إسرائيل غير غافلة عن الواحة اللبنانية وهي تعمل لإزالة الفارق، ودوما شكلت الحرية والديموقراطية هذا الفارق، الذي هو بالواقع مبرر وجود لبنان الرسالة والتعايش والانفتاح. جدارة اللبنانيين اليوم أن يدركوا قيمة الحرية قبل خسارتها لأنها روح البلاد التي بدونها سيصبح وطن الأرز جسدا ميتا لا حياة فيه وصحراء قاحلة كباقي دول الجوار.

ترى هل انقشع ضباب الجبن والتردد الذي كان يحجب رؤيا ضعفاء النفوس من أهلنا ويخدر ضمائرهم بعد أعمال العهر والكفر الأخيرة؟ وهل ما زال هؤلاء متعامين عن الحال الاحتلالية المفروضة على أهلهم بواسطة حكم الواجهاة؟ لقد عرت الأحداث الأخيرة متولي الحكم والشقيقة حتى من ورقة التوت، وأعمى البصيرة هو من لا يرفع الصوت عالياً مدافعاً عن حاملي مشعل الحريات والتحرر.

الصيغة الستالينية التي اعتمدها قوى الأمر الواقع اللبناني - السوري لضرب المجموعات السيادية هي الإلغاء عن طريق السجن والاتهامات الباطلة والتهجير لكل مطالب بانسحاب الجيش السوري واستعادة الاستقلال المصادر. لقد باعت بالفشل الذريع كل محاولات تحفيز الطاقم الحاكم المسير بالريموت كونترول لرعاية تسوية وطنية، في إطار الدستور، ولم تتمكن كافة المواقف اللبنانية العقلانية من زحزحة الشقيقة عن خياراتها الاستعبادية قيد أنملة.

انطلاقاً من مفهوم هذا النهج التبعية المستكبر لمتولي الحكم أهملت كافة مبادرات المجموعات المنفتحة على الجميع، عُمِّمَ على دعوات السيد وليد جنبلاط وتحذيراته ولم يلق بيان المطارنة الموارد آذاناً صاغية. ونفس المصير واجهته محاولة السيد نبيه بري يوم زار بكركي وأطلق مبادراته الوفاقية من هناك، وكذلك كان مصير الدعوات الشاملة مضمونا وتمثيلاً التي أطلقها كل من "المنبر الديموقراطي"، و"لقاء قرنة شهوان" رغم ما قدمه هذا الأخير من تنازلات عن ثوابت مقدسة. أضف إلى ذلك إهمال مضامين وثيقة "التجمع الوطني للإنقاذ"، ووثيقة "حركة التجدد الديموقراطي"، ووثيقة "ندوة العمل الوطني" ووثيقة "تجمع نواب الطائف" الأخيرة، وكافة المبادرات والمواقف الانفتاحية اللافتة لنخب المجتمع اللبناني من مثقفين، إعلاميين، نقابيين ورجال دين.

كل هذا الكم من المواقف الإيجابية لم يلق أي اهتمام لدى سلطات الأمر الواقع، ولم يغير في سلوكها المستكبر على المجتمع اللبناني بكافة شرائحه، اللهم إلا بعض من حوار شكلي، وإعادة انتشار عسكري سوري مسرحي.

لقد تقاطعت مجمل تيارات الاعتراض اللبناني ولو ببعض التباين، حول جملة من القضايا المحورية في مقدمها تنفيذ القرار الدولي ٥٢٠، تصحيح العلاقة مع سوريا على مبدأ التسلوي والتكافؤ، احترام الدستور وحقوق التعبير والتمثيل، إكمال المصالحات الوطنية، وتشكيل حكومة وفاق وطني تضع أساساً مناسباً لتأمين صحة تمثيل الشعب واستعادة ثقته في مواجهة التحديات الوطنية والسياسية والاقتصادية الاجتماعية.

انطلاقاً من هذه الثوابت حاولت المعارضة إجراء حوار واضح وصريح مع سوريا وأهل الحكم، إلا أن كافة المحاولات فشلت وقوبلت بتجاهل وصمت مريبين، علماً أن أهل الحكم وسوريا ما تجاوزا مرة صمتهما إلا باستصدار الاتهامات والتخوين واستحضار العامل الإسرائيلي بهدف التخلص من معارضين هيمنتها وتسلطها وتحديداً قيادة وأفراد القوات والتيار الوطني الحر. لقد طبق هؤلاء نفس السيناريو في ١٣ نيسان، يوم حاول العديد من تيارات المجتمع، إعلان ذلك اليوم مناسبة لتجاوز واقع الحرب اللبنانية ومفاعيلها. يومها تحركت الأجهزة مانعة المحاولة، وأطلقت على الناس من خلال زمر من الأوباش مدججة بكل همجية القرون الوسطى، من عصي وسيوف وسكاكين وسواطير.

إن نتائج الاجتماع الأخير بين وفد من "لقاء قرنة شهوان" والعماد لحود لم تكن إيجابية لأنه لم يتغير أي شيء في نهج أهل الحكم، كما لم يظهر بعد أي تبدل في مخططات دمشق. فخامته كان سلبياً في كافة ردوده وبالأخص تلك المتعلقة بالأساسيات ومنها: إقفاله باب البحث في موضوع انسحاب الجيش السوري، رفضه القاطع محاسبة ومحاكمة مرتكبي القمع والاعتداء على المواطنين أمام قصر العدل، والأخطر طلبه عدم مقارنة لبنان بالدول المتقدمة ولزوم اعتباره من دول العالم الثالث. ما خرج به الوفد من لقاء فخامته يؤكد عمق المراهنة على سلطة مرتبهة القرار لا موقف لها غير ما تمليه عليها فرمانات عنجر، كما أثبتت المواجهات الأخيرة مع السلطة سقوط مناورات استيعاب المعارضة وفرض الاستسلام عليها وتبديد مطالبها.

تطبيق القرار الدولي ٥٢٠ هو المطلب الأساسي للمعارضة، وهي بالتالي برأ من كل من يُحيد عنه. علماً أن الشعب بات محصناً ضد محاولات استغبائه و متمسكاً أكثر من أي وقت مضى بحقه في السيادة والاستقلال والقرار الحر، فمن له أذنان صاغيتان فليسمع.